Issn;2602-6163

الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال

Democratic Transition in the Arab World: Critical Review of the Transition Model

رابح زغوني، أستاذ محاضر أ
كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية
جامعة 8ماي 1945 قالمة
إيميل: zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

الملخص:

لقد بقي العالم العربي –تقريبا– المنطقة الوحيدة البعيدة عن رياح الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي، التي زادت سرعتها بانهيار الاتحاد السوفييتي، وعلى الرغم مما ينظر لها كعوامل معيقة محتملة لهذا التأخر العربي، مثل الفقر والأمية، والتنوع العرقي وعدم التجانس الاجتماعي، فإن انتشار الديمقراطية في عدد من المناطق بالخصائص نفسها أو حتى أسوأ، يشير إلى أن هناك أزمة انتقال ديمقراطي في العالم العربي. يقارب هذه المقال لهذه الأزمة عبر طرح عدد من الأسئلة الجوهرية: ما هي خصائص الانتقال الديمقراطي العربي؟ ولماذا يبدو العالم العربي متخلفا عن اللحاق بركب الديموقراطية؟ وما أشكال الانتقال الديمقراطي في العالم العربي؟ وما نتائجه على نوعية وديمومة الديمقراطية العربية؟ ويناقش المقالهذه الأسئلة عبر معالجة ثلاث متغيرات ذات صلة؛ من حيث المدخلات (أسباب الانتقال)، الأنماط (أشكال الانتقال) والمخرجات (نتائج تطبيق الانتقال)، التي رتبت محاور المقال وفقا لها.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي، عوامل الانتقال، أنماط الانتقال، مخرجات الانتقال

Abstract:

The Arab world has remained almost the only region away from the winds of the third wave of democratic transition, which has accelerated after the collapse of the Soviet Union. Despite what may be seen as potential inhibitors of this Arab delay, such as poverty and illiteracy, ethnic diversity and social heterogeneity, the spread of democracy in a number of regions with the same characteristics or even worse, indicates that there is a crisis of democratic transition in the Arab world. This article approaches this crisis by asking a number of fundamental questions: What are the characteristics of the Arab democratic transition? And Why the Arab world seems to be lagging behind the democratic transition? What are the forms of democratic transition in the Arab world? And its consequences on the quality and sustainability of Arab democracy? The paper discusses these questions by addressing three relevant variables: in terms of inputs patterns and outputs.

Keywords: Democratic Transition, Transition Factors, Transition Patterns, Transition Outputs

Issn;2602-6163

مقدمة:

في أدبيات "الانتقال الديمقراطي" يقترح الباحثون ثلاثة مداخل مختلفة للمقاربة لمفهوم "موجات الديمقراطية" التي اقترحها صامويل هانتنغتون. أولها، كارتفاع في المستوى العالمي للديمقراطية. ثانيها، كتحولات نحو الديمقراطية في دول عشوائية. وثالثها، كمجموعة من التحولات المترابطة نحو الديمقراطية في مجموعة من الدول. وبينما يتخذ المدخل الأول من العالم كوحدة واحدة، ويركز الثاني على الدول منفردة كوحدة واحدة، فإن المدخل الثالث يقترح رابطة بين مجموعة من الدول المتشابهة كوحدة للتحليل. وأخذ هذا المقال من المدخل الثالث كوحدة تحليل؛ عبر مناقشة وضعية العالم العربي في مقابل موجة الديمقراطية العالمية؛ انطلاقا من القواسم التاريخية والحضارية المشتركة بين الدول العربية، وكذا القواسم البنيوية لأنظمتها السياسية.

يكاد العالم العربي يكون المنطقة الوحيدة البعيدة عن رياح الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي، التي زادت سرعتها بانهيار الاتحاد السوفييتي، إذ يعكس النظام السياسي العربي بشكل عام، حالة غياب المضمون والمحتوى الحقيقي للعملية الديمقراطية، وحتى في أفضل تجاربها الانتقالية، تحيلنا النماذج العربية نحو أشكال متفاوتة من الديمقراطيات الانتخابية، التي تأخذ الانتخابات النيابية كمظهر وحيد لها، دون أن ينتج عنها هذه مجالس نيابية تمثيلية تلبي الطموحات الشعبية، فتظل قليلة التأثير في النظام السياسي ودون القدرة على إحداث تغيير، أو إدخال إصلاحات جوهرية تؤسس لنظام رقابي وتعزز مبدأ التداول السلمي للسلطة والمشاركة السياسية.

إن الانتقال الديمقراطي بمفهومه الصحيح يعني عملية تفكيك تدريجية لبنية وممارسات النظام غير الديمقراطي السابق بهدف نظام ديمقراطي جديد شكلا وممارسة، ولا يتم ذلك إلا عبر عملية إصلاح عميقة تشمل عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، المؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط المشاركة السياسية. غير أن فحص تجربة الانتقال الديمقراطي العربية تشير لافتقادها الكثير من الشروط والمحددات التي ينبغي توافرها ليكون هذا الانتقال سليماً. يحاول المقال استكشاف خصائص الانتقال الديمقراطي العربي عبر طرح إشكالية لماذا يبدو العالم العربي متخلفا عن اللحاق بركب الديمقراطية؟ ويعالجها عبر ثلاث مداخل من حيث المدخلات (أسباب الانتقال)، الأنماط (نماذج الانتقال) والمخرجات (آليات الانتقال).

1/ العالم العربي كوحدة تحليل في الانتقال الديمقراطي:

Issn;2602-6163

تؤكد أدبيات دراسة الانتقال الديمقراطي على حقيقة اختلاف تجارب الانتقال من إقليم جغرافي إلى أخر، بل وحتى بين دول الإقليم الواحد، التي تتقاسم نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية وربما حتى الإيديولوجية، فقد تم التأكيد على التنوع الحاصل في تجارب الانتقال. ولأجل ذلك لا يمكن المجادلة بوجود نموذج موحد للانتقال الديمقراطي يسري على جميع دول المنطقة العربية؛ لحقيقة الاختلاف في مستوى النمو الاقتصادي، درجة التجانس الاجتماعي وحتى إستراتجية الموقع بين المشرق والمغرب. ومع ذلك، فإنه في الحالة العربية توجد –فضلا عن القواسم الحضارية، التاريخية والدينية– مظاهر للتشابه البنيوي في أنظمة الحكم.

لعل أهم هذه الخصائص المشتركة، تلك التي تتصل بظهور واستمرار أنظمة تسلطية منذ حصول الدول العربية على استقلالها عن الاستعمار الغربي. ويظهر ذلك بوضوح في شكل العائلات الحاكمة في الأنظمة الملكية، أما في الأنظمة الجمهورية فهناك اعتماد على تأييد الحزب الواحد أو الروابط القبلية لضمان الولاء والشرعية وبالتالي الاستمرار في الحكم[1]. وفي مقابل ذلك، تظهر سمة مشتركة للقوى المعارضة في الأنظمة العربية، هي ضعف المعارضة وتضاؤل فعاليتها، فبسبب غياب قيادة فاعلة أنتج الواقع العربي استمرارية لنفس وجوه المعارضة وبنفس الخطاب لعقود طويلة من الزمن. لقد أدت أساليب الاضطهاد والقمع ومنع الحريات المنتهجة من قبل الأنظمة العربية تجاه المعارضة الحقيقية إلى انفصالها عن المجتمع، في مقابل صعود معارضة شكلية تكون في الغالب جزءا مكملا للنظام السياسي القائم. هذا الوضع أنتج في المحصلة مجتمعا مدنيا عربيا ضعيفا، مغيبا عن المشاركة السياسية وغير قادر على المساهمة في بناء منظومة حكم ديمقراطية.

يمثل الاستبداد السياسي –بتفاوت درجاته– أهم السمات المشتركة لمختلف أنظمة الحكم العربية على اختلاف توجهاتها وتركيبها البنيوي، سواء على المستوى المؤسسات أو الممارسات، فمن خلال المزاوجة بين السياسة والاقتصاد احتكرت هذه الأنظمة مصادر القوة والنفوذ، واستطاعت بناء الولاء السياسي للنظام لا على أسس دستورية بل على أسس ريعية أو عشائرية وجهوية، وكانت النتيجة غالباً نظاما تسلطيا يتخذ شكل العصرية بواجهات حديثة[2]، فعلى الرغم من التوفر الشكلي للمؤسسات السياسية في الدول العربية، فإن التفاعل بين أركان النظام السياسي، يتسم بعدد من السمات والخصائص:[3]

– طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى ، وطغيان دور الحاكم على السلطة التنفيذية؛

– التجاوز المستمر للقانون من السلطات المختلفة، وضعف المؤسسة القضائية؛

– ضعف تمثيل القوى السياسية في بنية المؤسسات السياسية.

2/ أسباب الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: فرص أم قيود

Issn;2602-6163

تشير ملاحظة تجارب الانتقال الديمقراطي في دول الموجة الثالثة إلى النتيجة التي مفادها أن عملية التحول نحو الديمقراطية لا تتم عبر الانتقال المفاجئ أو كمجرد حتمية تاريخية لا بد من الوصول إليها كنهاية حتمية للتاريخ كما يدعي فوكوياما. ويبقى الأمر المؤكد هو وجود مجموعة من الأسباب التي تحكم هذا الانتقال وتقوده في الأخير نحو الهدف المنشود، تتراوح بين الأسباب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، بعضها قد تكون داخلية وأخرى خارجية. لأجل ذلك، يبدو –موضوعيا– متعذرا اعتماد التفسير الأحادي لفهم ظاهرة الانتقال الديمقراطي؛ فالأخير غالبا ما يكون نتاجا لعوامل عدة متداخلة ومترابطة، بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها يتعلق البنيوية الموضوعية (الاقتصادية، الاجتماعية، الاقتصادية)، وبعضها يتعلق بالفاعلين هوياتهم، خياراتهم وأهدافهم[4].

إنه بغض النظر عن طبيعة الأسباب المؤدية إلى الانتقال الديمقراطي، فهي تبدو في النهاية كعوامل محفزة أو فرص مساعدة على الانتقال ومساهمة فيه كما تظهر ذلك تجارب الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي خارج العالم العربي. وتلخص أدبيات دراسة الانتقال الديمقراطي الأسباب المؤدية إلى الانتقال في ثلاث فئات من العوامل: عوامل اقتصادية، عوامل مجتمعية وعوامل خارجية. وإذا كان المفترض أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج، وبالتالي أن تؤدي هذه الأسباب إلى انتقال ديمقراطي حقيقي في دول العالم العربي كما حصل في غيرها من الدول، إلا أن خصوصية هذه العوامل في العالم العربي مقارنة بغيره، جعلتها تبدو أقرب للقيود منها للفرص.

أ– العامل الاقتصادي:

تعد نظرية التحديث لـ **مارتن ليبست** إحدى المداخل الشهيرة لتفسير الانتقال الديمقراطي، وقد اعتبرت لعقود إطارا مناسبا لفهم عملية الانتقال من التسلط نحو الديمقراطية. وهي تجادل بأن "الديمقراطية تخرج من رحم الديكتاتورية عن طريق التنمية الاقتصادية"؛ فعندما تنمو الدول تصبح البنى الاجتماعية أكثر تعقيدا، العمال أكثر نشاطا، المجتمع المدني أكثر قوة، وبالتالي يصبح حكم الديكتاتورية أقل تأثيرا. وعكس ذلك تماما افترض Prezeworski، أن عملية الانتقال في الأنظمة ذات المداخيل الاقتصادية العالية من المرجح أن لا تتم، وبأن عوامل التحديث لتي جادل بها ليبست لا تقدم تفسيرات مقنعة لفهم الانتقال الديمقراطي. بل أن Ulfelder & Lutsick جادلا أن الانتعاش الاقتصادي يعزز أكثر استقرارية الدول التسلطية، وأن التراجع الاقتصادي هو الذي من شأنه أن يعزز أكثر احتمالية التحول نحو الديمقراطية[5].

Issn;2602-6163

في الواقع تبدو النظرية الثانية أقرب لأن تنطبق على كثير من دول المنطقة العربية، حيث أن الازدهار الاقتصادي وتحسن مستوى الدخل الفردي خاصة بفضل مداخيل النفط، رغم أنه ساهم في بناء طبقة وسطى، إلا أنه لم يترجم ذلك التحديث إلى مطالب مجتمعية قوية بالإصلاح السياسي تقودها الطبقة الوسطى؛ لأن إيرادات النفط التي تؤول للدولة أسست لشرعية ريعية استطاعت الأنظمة من خلالها تعزيز سلطتها الأحادية، عبر توزيع المساعدات ورشوة المعارضين المحتملين وبناء جهاز امني قمعي[6]، بما أدى إلى تقويض فرص بناء مجتمع مدني قوي يقود التغيير.

من جهة أخرى، لم يمكن ممكنا الاعتماد على الطبقة البرجوازية لقيادة التغيير نحو الديمقراطية، لأن مكانة هذه الطبقة في البناء الاجتماعي العربي لطالما كانت خاصة لا يمكن مقارنتها بمكانة البرجوازية في الأنظمة الغربية. فالبرجوازية العربية –كما يشير عزمي بشارة– كانت دوما مرتبطة بعلاقات مباشرة وصلات عضوية بالنظام الحاكم[7]. ولهذا جاء إخلاصها لليبرالية السياسية مثل إخلاصها لليبرالية الاقتصادية محل شك، فالذي كان يهم هذه القوة الاجتماعية في شأن الحريات هو حرية التملك والاستثمار مع التنكر لأي من أشكال الحريات السياسية. ويظهر ذلك في ارتياحها للتخلص من الأبنية الديمقراطية الغربية في السياسة في مقابل حرصها على منع إي محاولة للتدخل في حرية الاستثمار. فالبرجوازية العربية منذ نشأتها نمت بلا ليبرالية سياسية، وبعدما تقربت من السلطة شددت على التنمية بلا ديمقراطية[8].

ب– العامل المجتمعي:

تظهر حالات عديدة لتجارب الانتقال الديمقراطي أن العامل المجتمعي؛ أي وجود طلب شعبي على الديمقراطية، دور فعال ومؤثر في عملية الانتقال نحو الديمقراطية. يتعلق الأمر هنا بدور المجتمع المدني ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط لأجل إسقاط الحكم الأحادي واستبداله بنظام حكم تعددي. لقد أكدت دراسات عدة حول المجتمع المدني صحة الفرضية التي تربط بين الانتقال الديمقراطي والمشاركة السياسية، إذ يعتمد انتقال قابل للتطبيق بدرجة كبيرة على ثقافة "المساهمة السياسية" أي استعداد المواطنين الانخراط في الشأن السياسي، والمشاركة السياسية في شكلها غير الرسمي من خلال النشاطات الاجتماعية والسياسية، التظاهرات والاحتجاجات ودور الشبكات الاجتماعية[9]. وكل انتقال ديمقراطي لا يتوقع له النجاح دون ثقافة المساهمة؛ أي مشاركة فعالة للقاعدة المجتمعية التي تفرض إرادتها وتنبثق عنها السلطة السياسية. فالمرتكز الأساسي للسلطة السياسية في نظام ديمقراطي هي القاعدة المجتمعية التي يستمد منها شرعيتها، قوتها واستمراريتها[10].

Issn;2602-6163

إن ثقافة المساهمة تتطلب " أن يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فاعل فيها، ومن ثم يؤثر على النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات، أو تقديم الاحتجاجات، فضلا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية في حزب سياسي أو جماعة ضغط"[11] . وترتكز ثقافة المساهمة على ركيزتين؛ الأولى هي حقوق المواطنة والثانية هي المشاركة السياسية، فكيف تبدو صورة ثقافة المساهمة في المجتمع العربي؟

بالنسبة لركيزة المواطنة، فلا تزال المرتكزات القبلية والأسرية أو الطائفية والاثنية هي السائدة في العالم العربي وان تفاوتت من دولة إلى أخرى، بما يقصي دور المواطنة في القيام بدور فعال في الأمور السياسية، ومن ثم التأثير في النظام السياسي بطرق مختلفة. أما ركيزة المشاركة في صنع القرار، فتضل هناك في العالم العربي درجة كبيرة من الانفرادية التي تقلص من دور المواطنين في صنع القرار في مجتمعاتهم، فالسلطات العربية الحاكمة في مرحلة ما بعد الاستقلال استطاعت أن تخلق ثقافة خضوع في ظلها تحول النظام السياسي إلى كيان مقدس لا تجوز مناقشته ومطالبته بالإصلاح، وتحول المواطن إلى آلة لا تعرف سوى وحدانية السلوك والامتثال[12]. وبالتالي فان علاقة الحاكم بالمحكوم أسست لثقافة لخضوع الثاني للأول بدل ثقافة المساهمة.

في المحصلة، لا تزال الأنظمة السياسية في العالم العربي تتحكم في القاعدة المجتمعية كنتيجة حتمية لتبعية المجتمع المدني وفشله في فرض إرادته على النظام ومساهمته في التحول نحو الديمقراطية. وذلك يؤكد أن النظام السياسي في العالم العربي لا يمنع وجود إطار مؤسسي للمجتمع المدني، ولكنه بالمقابل يفرض سلطته على هذا الإطار المؤسسي أو يجعله وفق إرادته أو حتى يلغيه تماما.

ج- العامل الخارجي:

لقد أسهم انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي خاصة في ظل العولمة وثورة المعلومات في خلق بيئة دولية مناسبة لأن يحض الانتقال الديمقراطي في العالم بالتأييد والدعم من القوى في الخارج فضلا عن قوى الداخل. وبذلك أضح العامل الخارجي عاملا مساعدا بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عمليات الحول الديمقراطي في دول الموجة الثالثة، ولعل أبرز مظاهر هذا الدعم تظهر في ما يلي[13]:

1- دور قوى الديمقراطية الغربية في دعم عمليات الانتقال، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للأنظمة التي تمر بمرحلة انتقال أو ممارسة الضغوط وفرض عقوبات على النظم التسلطية. وكمثال على

Issn;2602-6163

ذلك يبدو دور الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واضحا في نشر وتعزيز الديمقراطية في وسط و شرق أوروبا بالنسبة للأول ووسط جنوب أمريكا بالنسبة للثانية؛

2- دور مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دعم سياسات التحرر الاقتصادي والسياسي عبر " المشروطية السياسية" ؛ أي ربط تقديم قروض بمباشرة إصلاحات سياسية في سياق تطبيق أساسيات الحكم الراشد؛

3- دور المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، بحيث تقوم بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني المحلية ومراقبة الانتخابات في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، وفضح ممارسات النظم التسلطية وممارسة الضغط عليها؛

4- عامل العدوى والانتشار يعد أيضا عنصرا دافعا لعملية الانتقال على الصعيد الإقليمي في بعض الحالات، حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي قد تكون له تأثيرات ايجابية على القوى السياسية في الدول المجاورة للسير على نفس الاتجاه.

السؤال الذي يطرح الآن، هو هل للعامل الخارجي دور ايجابي للمساعدة على التحول في العالم العربي؟

في الحقيقة ليس العامل الخارجي بعامل محايد، بل لا بد من التنبيه إلى أن درجة تأثيره تتوقف من جهة، على مدى وجود قوى داخلية محركة للانتقال الديمقراطي، تستعين بالعامل الخارجي كجهد مكمل فقط. ومن جهة ثانية، يتوقف تأثيره على استراتجيات ومصالح الفاعلين الدوليين وحساباتهم لنتائج التغيير الديمقراطي فيما إذا كان يخدم مصالحهم أم لا. وعلى هذا الأساس يحيلنا تحليل الواقع العربي إلى تقرير أن العوامل الخارجية عملت على دعم الأنظمة التسلطية بدل دعم الديمقراطية. ولا يحتاج الأمر بحثا عميقا لتأكيد الدور الأمريكي الواضح للعيان في دعم ومساندة الأنظمة التسلطية في العالم العربي على مر عقود من الزمن مادامت تتوافق ومصالحها. والخطاب الأمريكي المليء بمفردات الديمقراطية وحقوق الإنسان يتناقض بشكل واضح وواقع السياسة الأمريكية البراغماتية، المستعدة للتضحية بالمبادئ من أجل المصالح. والغرب على العموم يبدو غير متحمس لتبني الخيار الديمقراطي في المنطقة العربية، لما قد يفرزه من وضعية جديدة غير موالية للمصالح الغربية، وهو لحد اليوم لم يستطع أن يتعامل دون تناقض بالنسبة لمعادلة الاستقرار في مقابل التغيير أو المصالح الإستراتجية في مقابل الالتزام بالقيم الديمقراطية[14].

3/ أشكال الانتقال الديمقراطي في العالم العربي:

Issn;2602-6163

من خلال فحص تجارب الدول التي عرفت انتقالا ديمقراطيا، حاول باحثو "نظرية الانتقال" تصنيف طرق الانتقال إلى النظام الديمقراطي. فعبر تحديد العلاقة بين الفاعلين السياسيين وميزان القوى النسبي فيما بينهم، خلصت بعض الأدبيات إلى بلورة ثلاثة طرق رئيسية للانتقال هي: أ- **الانتقال من الأعلى،** الذي تقوده النخبة الحاكمة أو الجناح الإصلاحي فيها. **ب- الانتقال من الأسفل،** على اثر انهيار النظام الحاكم أو الإطاحة به من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية. **ج- الانتقال عبر التعاقد،** من خلال التفاوض بين النظام والمعارضة.

وتكمن أهمية التصنيف السابق في أن معرفة طريقة الانتقال الديمقراطي، إنما تساعد على فهم الشكل الذي تأخذه الديمقراطية الجديدة، وهل من المحتمل أن تترسخ أم تتعرض لانتكاسة. وفي هذا الشأن تكاد تجمع نتائج بحوث الانتقال على أن الدول التي يتم فيها التحول عبر الطرق التوافقية والسلمية **(الانتقال عبر التعاقد)** تقترن بمستويات أعلى في تقييم الديمقراطية، باستمرارية أطول، وخطر أدنى للموجة المضادة على وجه المقارنة بطرق أخرى[15]. والسؤال الذي يطرح الآن هو: ما هي الطرق التي يحصل على إثرها الانتقال في العالم العربي ، وما تأثيره على نوعية وديمومة الديمقراطية؟

أ- الانتقال من الأعلى:

هو انتقال يحصل من داخل النظام ذاته، تخطط له وتقوده القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي فيها، إما لقناعة بأن الاستمرار في الحكم أكثر تكلفة من التغيير، أو بغية تحصيل مزيد من الشرعية المتعرضة لنزيف مستمر بسبب سياسات النظام الفاشلة، أو ربما لتزايد القناعة بالديمقراطية لدى جناح في النظام. وفي مثل هذا النوع من النظام يكون دور المعارضة وأحزابها محدودا مقارنة بقوة الجناح الاصطلاحي داخل النظام، فالعنصر الحاسم في الانتقال يكمن في النظام ذاته كما حدث ذلك في البرازيل واسبانيا على سبيل المثال[16].

إن عملية الانتقال تبعا لهذا المسلك تتم تدريجيا عبر مراحل متعددة ومتداخلة تبدأ بالانفتاح السياسي، عبر رفع القيود وإعطاء بعض الحريات، ثم الانتقال إلى إصلاح النظام السياسي، عبر تغيير الإجراءات والقواعد المتصلة بصنع القرار، ثم مرحلة ترسيخ أسس النظام الجديد كنظام للحكم ومنهج لممارسة السلطة[17].

ب- الانتقال من الأسفل:

هذا النمط من الانتقال يأخذ شكلين رئيسين: أولهما، تصاعد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير، والتي تشارك فيها وتقودها قوى المعارضة للضغط على النظام للاستجابة لمطالب الشعب، وفي

Issn;2602-6163

الأخير وتحت شدة الضغط يجد النظام نفسه مجبرا على الاستجابة وتقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في الفلبين، كوريا الجنوبية والمكسيك. ثانيهما، هو الانتقال التي تقوده المعارضة في اثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو الإطاحة به بواسطة ثورة شعبية، بحيث يضطلع الزخم الثوري الذي توفره الاحتجاجات والاضطرابات دورا مهما في الانتقال[18]، على شاكلة ما حصل في اليونان، رومانيا والارجنتين.

وعموما يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث اختلال في ميزان القوى بين النظام وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، تصدع النخبة الحاكمة وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي. ويرجح بعض الباحثين هذا الشكل التصاعدي من الانتقال كأفضل أنواع الانتقال؛ فبالنسبة لروبرت دال، فإن احتمالات الانتقال ترتفع مع تكلفة العنف وانخفاض تكلفة التسامح[19]. أما Munck & Leff، فيجادلان كذلك بأن الإصلاح من خلال القطيعة التامة مع النظام أقل تهديدا للاستقرار وأضمن للديمقراطية؛ لأن المعارضة تستطيع أن تفرض وجهة نظرها وأن تضمن انتخابات نزيهة، مع عدم قدرة النخب السابقة على التدخل لعرقلة مسار الدمقرطة[20].

ج- الانتقال عبر التعاقد.

حسب كل من Donnell & Shmitter فإن الانتقال الديمقراطي من خلال خاصية التوافق أو التعاقد Pacted Transition بين النخبة الحاكمة والمعارضة هي" اتفاق صريح، لكن ليس دائما مبرر، بين مجموعة من الفواعل لمراجعة قواعد الحكم بناء على ضمانات متبادلة من اجل مصالح حيوية"[21] هي تعزيز الديمقراطية.

في هذا النوع من الانتقال الديمقراطي لا يستطيع النظام الإبقاء على شرعية كاملة، ولا يملك الجناح الإصلاحي فيه القوة اللازمة لدفعه نحو الإصلاح. وفي الطرف الآخر، لا تملك المعارضة القوة بحيث تستطيع تغيير النظام بمفردها. ولهذا يتم الانتقال على أرضية اتفاق أو تعاقد Pact يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة كمحصلة للتوازن النسبي الموجود بين الطرفين[22]. ويمر الانتقال الديمقراطي التعاقدي بعدة مراحل، تبدأ بتراجع شرعية النظام القائم وتبنيه خطوات انفتاحية، لتستغل المعارضة هامش الانفتاح من اجل تكثيف الضغوط على النظام بهدف تغييره، فيأتي رد فعل النظام في شكل جهود لقمع المعارضة آو احتوائها، لكن عندما يصل الطرفين إلى قناعة مؤداها استحالة انتصار أحدهما على الأخر، يبدأ حينها الحديث عن إمكانية التفاوض حول الانتقال[23].

Issn;2602-6163

إن فحص تجارب الانتقال الديمقراطي في أغلب دول العالم العربي تؤكد أن الانتقال حصل بإحدى طريقتين: تنازليا؛ أي الانتقال من الأعلى بقرار من النظام نفسه، أو تصاعديا؛ أي من الأسفل بانتفاضة شعبية بعد أحداث ما أطلق عليه "الربيع العربي"، مع ملاحظة غياب نموذج واضح للانتقال عن طريق تعاقد ما بين النظام والمعارضة. ويبدو من الواضح أن لهيمنة هذين النموذجين من الانتقال تأثيره السلبي على نوعية مخرجات الانتقال، من حيث نوعية الديمقراطية، كفاءتها، ومدى استمراريتها في أغلب الدول العربية.

بالنسبة لشكل الانتقال من الأعلى، فإن أغلب تجارب الانتقال العربية قبل أحداث "الربيع العربي" جاءت بقرارات سياسية من الأعلى في شكل انفتاح سياسي محدود، ما كان يعني في الغالب ظهور ديمقراطية الواجهة، مع استمرارية التسلط في الجوهر. إن الانفتاح السياسي في هذه الدول مثل الجزائر، المغرب، مصر، الكويت.. اتخذ بعض إجراءات الديمقراطية الشكلية، فهو لم يتضمن سوى إجراءات متواضعة مثل رفع بعض القيود على العمل السياسي أو توسيع حريات الأفراد والجماعات داخل النظام القائم، دون الاقتراب من جوهر الديمقراطية، الذي يتصل بمبدأ التداول على السلطة أو اختيار الحكام عن طريق انتخابات ديمقراطية[24]. أما بالنسبة لشكل الانتقال من الأسفل عبر الانتفاضات الشعبية، فتعكس تجاربه دول "الربيع العربي" كتونس، مصر، ليبيا، اليمن وسوريا، حيث برزت مطالب جماهيرية بضرورة الإصلاح وإطلاق الحريات عبر انتفاضات شعبية تفاوتت درجات العنف فيها. لكن نتائج تلك الانتفاضات لم ترقى لمستوى التطلعات الديمقراطية، فدخلت بعض الدول في حالات فوضى غير مسبوقة مثل سوريا، اليمن وليبيا وصار فيها مطلب الاستقرار أولى من مطلب الحرية، وفي دول أخرى كمصر –وبدرجة أقل تونس– سرعان ما تعرضت التجربة الديمقراطية الناشئة لموجة مضادة بسبب قوة الدولة العميقة، وولاء الجيش، أجهزة الأمن ورجال الأعمال لها.

4/ النظام السياسي الهجين كنتاج لتجربة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي:

تعد مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي مرحلة حساسة وجد مهمة لرسم ملامح المستقبل الديمقراطي وترسيخ قيم ومبادئ النظام الديمقراطي. وفي هذه المرحلة غالبا ما تتنازع قوتان؛ قوى النظام السياسي السابق غير الراضية بالوضع السياسي الجديد الذي يحرمها من ممارسة النفوذ، وقوى المعارضة الديمقراطية الطامحة لترسيخ الديمقراطية. وطبيعة العلاقة ما بين هاتين القوتين تنبأ بأن مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي يمكن أن نكون مفتوحة على عدة مسارات، تتحقق كل منها وفق شروط معينة[25]: أولها، مسار تأكيد وترسيخ النظام الديمقراطي. ثانيها، ظهور نظام سياسي هجين يكون قادرا على

Issn;2602-6163

الاستمرار بدرجات متفاوتة من الاستقرار. وثالثها، اللااستقرار ودخول البلاد في صراع داخلي بسبب استمرار النظام غير الديمقراطي القديم. فكيف تظهر نتائج الانتقال الديمقراطي العربي من هذه المسارات الثلاث؟

في العالم العربي، كان المسارين الأخيرين مآل التجربة الديمقراطية العربية مع غياب شبه كلي لمسار ترسيخ الديمقراطية. بالنسبة للمسار الأول (النظم الهجينة)، وعلى الرغم من أن هناك بعضا من الدول العربية التي شهدت انتقالا ديمقراطيا في العقود الأربعة الأخيرة، إلا أن أغلبيتها شهدت ظهور أشكال من النظم السياسية الهجينة؛ التي هي ليست بنظم ديمقراطية كاملة ولا نظم تسلطية خالصة، بل تجمع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بين بعض عناصر الأولى وخصائص الثانية. إن نموذج الانتقال الديمقراطي في العالم العربي جعل الكثير من دوله تقبع في "منطقة رمادية" تتألف من مختلف أشكال الحكومات التي تجمع بين جنباتها ميزات الديمقراطية خصائص الاستبداد[26]. أما المسار الثاني (الفوضى)، فيظهر في نتائج بعض ثورات الربيع العربي، أين أدى تمسك النظام الحاكم بالسلطة واستعماله العنف لأجل ذلك، إلى فوضى وحروب أهلية كما يظهر في تجارب الانتفاضة في ليبيا، سوريا واليمن.

إن ما يحتاجه العالم العربي لضمان مستوى أعلى للديمقراطية واستمرارية أطول لها، هو اتحاد مختلف الفاعلين السياسيين من أجل ترسيخ الديمقراطية. ويتضمن ذلك وجود إجماع معقول بين النخب والجماهير على الخيار الديمقراطي، والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية كمبدأ لا كإجراء، وتحييد القوى المناوئة للديمقراطية، واقتناع قطاعات واسعة من القوى السياسية بأن لا بديل عن الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية والتنافس على السلطة، مع عدم وجود أي جهة تملك القدرة على الاعتراض على قرارات صناع القرار المنتخبين وسياساتهم.

خاتمة:

تقدم لنا تجربة الانتقال الديمقراطي في دول العالم العربي نماذج تكاد تكون متطابقة ومتكررة لحالات من الاستعصاء الديمقراطي؛ أي الفشل الهيكلي في تفكيك بنيات الأنظمة التسلطية التقليدية وبناء نظم ديمقراطية جديدة. ولا تزال الديمقراطية –كما تسميها الأنظمة العربية– مختزلة في انفتاح سياسي محدود وإجراءات شكلية بشأن الحريات الفردية والجماعية. لقد أفرز ذلك ظهور أشكال من النظم السياسية العربية "الهجينة"، التي لاهي نظم ديمقراطية كاملة، ولا هي نظم غير ديمقراطية خالصة، بل تجمع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بين بعض عناصر الأولى وخصائص الثانية، إذ لا تفلح أغلب التجارب

العربية إلا في إعطائنا نماذج هشة لـ ديمقراطيات انتخابية، تعددية مخترقة ومعارضة شكلية. إن تلك التفسيرات الشائعة التي تربط فشل الانتقال الديمقراطي في العالم العربي –بشكل أحادي– بفشل الخطوات الإجرائية للحكومات؛ أي سياسات الأنظمة غير الجدية في إصلاح عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، المؤسسات والعمليات السياسية، إنما تتجاهل دور الجماهير والمجتمع المدني في الإيمان بالديمقراطية كقيمة وترسيخها كممارسة. فالديمقراطية ليست مجرد مشروع سياسي يتضمن خطوات إجرائية تشمل الدستور والمؤسسات، بل هي ثقافة تحتاج مشروعا مجتمعيا يقبل بها كإطار، يحتويها ويدفع بها نحو الممارسة.

الهوامش:

1-Azmi Bishara, "**Revolutions, Reforms and Democratic Transition in the Arab Homeland from the Perspective of the Tunisian Revolution**", conference at the Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, April 19-21, 2011.

[2] - عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، (بيروت:الدار العربية للعلوم:2012)، ص29.

[3] - مجموعة مؤلفين : **الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:2012)،ص 1.

[4] - حسنين توفيق ابراهيم، **"الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"**، مركز الجزيرة للدراسات، في موقع:
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

[5]- Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi, "**Understanding Democratic Transitions In The Arab World**", Economic Research Forum, Cairo, Working Paper No.765 , September 2013, p.4

[6] - لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، **"التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم"**، مؤسسة راند Rand، الولايات المتحدة، 2013، ص 8

[7] - Bishara, Op., Cit.

[8] - عامر حسن فياض وناظم عبد الواحد الجاسور، **ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية**، (أبوظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة،2002)، ص 18.

[9] - Lina Khatib, "**Political Participation and Democratic Transition in the Arab World**", Journal of International Law, Issue 2 Volume 34,2013, p.15.

[10]- فياض و الجاسور، المرجع السابق، ص 21.

[11] - نفس المرجع، ص20.

[12] - نفس المرجع، ص ص 20-21

[13] - حسنين توفيق ، المرجع السابق.

[14] - عبد الله تركماني، **"آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي"**، الحوار المتمدن، العدد 2583، مارس 2009، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165514

[15] - Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, "**Transitional Modes Of Democratization And Democratic Outcomes**", International Journal On World Peace ,Vol 27, N0.4, December 2010, p.7

[16] - عبد الفتاح ماضي،" **مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**،" في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص 47.

[17] - نفس المرجع، ص ص 54-55.

[18] - حسنين توفيق، المرجع السابق.

[19] - ماضي، المرجع السابق، ص 64.

[20] - Stradiotto and Guo,Op., Cit. p.7

[21] - Ibid.

[22] - حسنين توفيق ، المرجع السابق.

[23] - ماضي، المرجع السابق، ص 57.

[24] - نفس المرجع، ص 54.

[25] - حسنين توفيق ، المرجع السابق.

[26] - ميلر ومارتيني، المرجع السابق، ص7.